اعراب ديباجة
المصباح

صباح ومساده قرأت اوله

اَللّٰهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ عَلَى مُحَمَّدٍ نَبِيٍّ كَمَا أَمَرْتَنَا
ان نصلّي عليه وصلّ وسلّم على محمّد نبيّ
كما تحبّ ان يصلّى عليه وصلّ وسلّم على محمّد نبيّ
كما ينبغي ان يصلّى عليه وصلّ وسلّم على محمّد نبيّ
بعدد من لم يصلّ عليه وصلّ وسلّم على محمّد
نبيّ بعدد من لم يصلّ عليه تمّت

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لا يبلغ كنه حمده جاد ولا يحصي عدد نعمه عاد وحار في
بحار عرفانه ارواح العالمين ونار بانوار احسانه اشباح العالمين
والصلوة على من لم يترك للكفر الا طمسه ومحاه ولا رسما الا ازاله و
عفاه محمد المبعوث بالهدى والنور المنشرح بيمن مقدمه القلوب والصدور
وعلى اله الكرام واصحابه العظام اما بعد فهذه اوراق لاعراب ديباجة
المصباح من غرايب فوايد المفتاح وابتداء اولا باية من كتاب الله
تعالى تبركا وتيمنا وبيت من الابيات ليفيد مهارة وجعلتها معتصما من
الله بحبل الرشاد فانه الهادي الى سبيل السداد ومعتذرا بان تشتت
شغلي الى غيره هذا مبذول والعذر عند كرام الناس مقبول اما الاية
فقوله تعالى قال رب اني لا املك الا نفسي واخي وقال فعل ماض فاعله مستتر فيه
راجع الى موسى عم رب منادى حذف حرف ندائه وحذف ياء المتكلم ايضا
اجتزاء بالكسرة ومحل رب منصوب لانه مفعول به لان معناه اريد
او اعني رب رب مع ساقتها في محل النصب لكونه مقول القول هكذا قيل
لكن فيه نظر لان الجملة التي لا تقع موقع المفرد لا يكون لها محل من الاعراب
وهذا مشهور لا سترة فيه وهذه الجملة ليست بواقعة موقع المفرد
لان مقول القول لا يكون الا جملة وكذا ما وقعت صلة اللهم الا ان يقال

يقال ان قال ههنا بمعنى ذكر لكن حينئذ لا يكون الجملة واقعة في مقول القول

والكلام فيما وقعت فيه بل جواب الصحيح ان هذه الجملة واقعة موقع مفعول

قال والمفعول لا يكون الا مفردا فح يستقيم الكلام ويحصل المرام كذا في شرح

جمال الدين للكشاف وكذا قول النحاة ان الكلام لا يكون الا من اسمين او اسم

وفعل منقوض بالمنادى فانه كلام مع انه مركب من حرف واسم وجوابهم

بان النداء في تقدير الفعل كما مر فيكون مركبا من اسم وفعل مز يف بانه لو كان

في تقدير الفعل لكان محتملا للصدق والكذب لان الفعل الذي قدر به النداء

كذلك لكن يمكن ان يقال نصرة لهم ان الملازمة ممنوعة وانما تصدق لو كان

الفعل المقدر به النداء اخبارا وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون من الصيغ

المشتركة بين الاخبار والانشاء كالفاظ العقود نحو بعت فانه يستعمل

لانشاء البيع تارة وللاخبار عنه اخرى وكذا ادعو تارة لانشاء النداء وتارة

اخرى للاخبار فلا باس لنا ان نذكر ههنا معنى الانشاء والاخبار ارشادا

للمتعلم وهو ان كل كلام اما لاظهار مدلوله وهو الخبر كقولك زيد قائم فان

وضعه لاظهار مدلوله وثبوت القيام لزيد وكذا قولك بعت اذا اردت به

الاخبار يكون لاظهار مدلوله وهو صدور البيع منك في الزمان الماضي او لاثبات

مدلوله فهو الانشاء كقولك اضرب فان المقصود منه اثبات مدلوله وهو

طلب صدور الضرب من المخاطب وكذا بعت اذا اردت به البيع الحالي يكون

لاثبات صدور البيع منك الآن هذا وهذا معنى قولهم للاخبار اثبات

ما كان او نفيه والانشاء اثبات ما لم يكون فهذا معنى قول اهل المعاني ان

اي اثبات ما ثبت وتحقق في نفس الامر من النسب في احد الازمنة الثلثة الماضي

اي قول علماء علم المعاني والبيان سيد

يكون لنسبة الكلام خارج تطابقه او لا تطابقه فخبر والا فانشاء فالبحث
طويل الذيل فيه فالاولى الرجوع الى مأخذه. قوله فاني في اني حرف من الحروف
المشبهة بالفعل ومحل ضمير المتكلم فيه نصب لكونه اسم ان لا املك لا حرف
نفي املك فعل مضارع منفي بلا فاعل مستتر فيه وهو انا الا حرف الاستثناء
ههنا نفسي ضمير المتكلم فيه مجرور المحل لاضافة النفس اليه ونفسي منصوب
تقديرا بلا املك والاستثناء ههنا مفرغ بحذف المستثنى منه تقديره لا
املك شيئا من الاشياء او نفسا من النفوس الا نفسي واذا كان الاستثناء
مفرغا يعرب ما بعد الا بحسب العوامل فالعامل ههنا وهو لا املك يقتضي
النصب فيكون منصوبا به وانما سمي هذا الاستثناء مفرغا لانه فرغ له
العامل الذي قبل الا بحذف المستثنى منه وجعل اعرابه لما بعد الا ومحل
الجملة الفعلية المنفية اعني لا املك مع ما عملت فيه رفع لكونها خبر ان وان
مع اسمها وخبرها من مقول القول واخي يحتمل وجوها الاول ان يكون
مرفوعا تقديرا والواو فيه للعطف وفيه وجوه ايضا اما ان يكون مبتدأ
خبره محذوف اي واخي لا يملك الا نفسه او خبر مبتدأ محذوف اي
ومثلي اخي بقرينة سوق الكلام او عطف على اسم ان او عطف على
فاعل املك لوجود الفاصل او فاعل فعل محذوف اي ولا يملك اخي الا
نفسه او بضمير ان ويقدر له الخبر تقديره وان اخي لا يملك الا نفسه ليكون
عطف جملة على الجملة اني لا املك والثاني ان يكون الواو للحال وفيه وجوه
ايضا الوجهان الاولان مع الخامس والثالث ان يكون منصوبا وهو على

علي وجوه ايضا لانه اما عطف على نفسي او على اسم ان او مفعول معه او
يضمر ان ويقدر له الخبر اي وان اخي لا يملك الا نفسه ليكون عطف جملة على جملة
اي لا املك والرابع ان يكون مجرورا لا والواو للعطف اما على الضمير المجرور
في ربي اي ورب واخي او على الضمير المجرور في نفسي كذا قيل لكن فيه ضعف
يعلم في موضعه او على حذف المضاف اي ونفس اخي وابقاء المضاف اليه
على اعرابه الاول كقوله اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا
اي كل نار على وجه فجملة الوجوه في اخي ثمانية عشر كذا اعراب هذه
الاية في كتب التفاسير بعضه تصريحا وبعضه تلويحا والله اعلم بحقيقته واما
البيت فكقوله ابي الطيب من طلب المجد فليكن كعلي يهب الالف وهو
يتبسم اعرابه ان من اسم موصول مرفوع المحل بالابتدائية طلب فعل ماض
صلته المجد مفعول طلب فليكن خبر المبتداء الذي هو من يتضمن معنى
الشرط فلذلك حسن الفاء في خبره لان المبتداء اسم موصول وصلته فعل
كما سيجيء بعد وكان في فليكن اما تامة او ناقصة ان كانت ناقصة فكعلي
خبره اي فليكن الطالب للمجد مماثلا لعلي وان كانت تامة فكعلي حال
من اسم كان او صفة لمصدر محذوف اي كونا كاكون علي يهب فعل مضارع
فاعله مستتر فيه عائد الى علي الالف نصب على انه مفعول يهب ومحل
الجملة اما نصب على انه خبر كان بعد الخبر على تقدير الناقصة او على الحال من
علي على تقدير التامة او رفع على انه خبر مبتداء محذوف اي هو يهب او صلة
حذف موصولها اي كعلي الذي يهب الالف والصلة مع الموصول في محل الجر

كونها صفة لعليٍّ او جملة مستأنفة يعني لما قال فليكن كهلي قال قائل ما شانه
فاجاب بقوله يهب الالف وهو يتبسم الواو في وهو للحال وهو مرفوع المحل على
الابتداء ويتبسم خبره والجملة اعني المبتداء مع خبره في محل النصب للحالية
وهذا القدر كاف من الاقوال والله اعلم بحقيقة الاحوال وقد حان وقت
الشروع الى اعراب ديباجة الكتاب بعون الله العزيز الوهاب لكن لا بد لنا
الا من امور اربعة في حث طالبي النحو على قرائته الاول في اثبات وجوب
قرائته بيانه ان قراءة النحو واجبة لانها يتوقف عليه الواجب وكل ما يتوقف
عليه الواجب فهو واجب فقراءته واجبة اما بيان الصغرى فلان
توحيد الواجب تعالى واجب وهو اي توحيده الكامل النافع موقوف
على تصديق النبي عليه السلام الموقوف على معرفة اعجاز نظم القران الموقوفة على
علم البيان الموقوف على علم النحو فالموقوف على الشيء موقوف على ذلك الشيء
فالتوحيد موقوف على قراءة النحو بهذه الوسايط واما بيان الكبرى كل
ما يتوقف عليه الواجب فهو واجب لمعلوم في الاصوليين ان قراءة النحو
واجب فبعد بيان المقدمتين ثبت المطلوب وهو وجوب قراءة النحو
والثاني في تعريفه ليكون الطالب على بصيرة وهو ان يقال النحو علم بقوانين
يعرف بها احوال التراكيب العربية من حيث الاعراب والبناء والانصراف
وعدمه فعلم من تعريفه موضوعه وهو ما يبحث في ذلك العلم من عوارضه
الذاتية وهو ههنا التراكيب العربية واعراضها الذاتية احوالها العارضة
لها من حيث هي من الاعراب والبناء ومسائله حمل هذه الاحوال الذاتية على

اي لذاتها

اي مسائل النحو

على هذه التراكيب كقولك هذا الاسم معربا ومبنيّ واللام الثالث في بيان الغرض
من النحو وهو العصمة من الخطاء في المقال حتى يكون ذريعةً الى علم البيان
وهو الى معرفة دقايق القران وهي الى تصديق النبي عليه افضل الصلوات
واكمل الرضوان وهو الى توحيد الواجب الذي هو رزّاق الانس والجانّ
واللام الرابع في بيان وضع هذا العلم وهو انّ ابا الاسود الدؤلي سمع
قارئاً يقراء انّ الله بريءٌ من المشركين ورسولِه ثم ذهب الى امير المؤمنين
علي كرّم الله وجهه واخبره بذلك فقال امير المؤمنين علي رضي الله عنه
هذا الغلط لمخالطة العجم العرب وكثرة المولّدين فينا وقال علي رضي الله تعالى عنه
تعليما له اقسام الكلمة ثلثة اسم وفعل وحرف والاسم ما انبأ عن المسمّى
والفعل ما انبأ عن حركة المسمّى والحرف ما اوجد معنى في غيره والفاعل مرفوع
وما سوي فرع عليه والمفعول منصوب وما سوي فرع عليه والمضاف اليه مجرور
وما سوي فرع عليه وقال علي كرّم الله وجهه بعد هذا المقال لابي الاسود
والدؤلي انحُ هذا فلذلك سمّي هذا العلم نحواً وهذا المقول عنه اصل علم النحو
ثم استنبط عنه العلماء الراسخون والفضلاء الكاملون كتبا كثيرة واستخرجوا
منه ابحاثا طويلة تسهيلا لتعلّم العلم وتيسيرا لمن بعدهم وبعد هذه المقدمة
لا بدّ من الشروع في المقصود اما بعد حمد الله اما كلمة متضمّنة لمعنى الشرط
فلذلك لزم دخول الفاء في جوابها لزوما اكثريا لا كليا اذ قد يحذف منه الفاء
لوجود ما يدل عليه من التلويح والايماء وانما قلنا انها متضمّنة لمعنى الشرط
لانّ اصل امّا بعد حمد الله مهما يكن من شيء فاقول بعد حمد الله

ثم اقيم اما مقامه فصار اما فاقول بعد حمد الله ثم اخرت الفا الى

الجواب وهو فان الولد الاعز لكراهتهم ان يوالى بين حرف الشرط والجزاء

لفظاً ثم حذف اقول لدلالة المقام عليه فصار اما بعد حمد الله

فاعلم ان اما على ثلثة اقسام مفردة كاما الواقعة في اول هذا الكتاب

ومركبة وهي على وجهين لان الاصل فيها ان ما وان للشرط وما زائدة

للتاكيد فادغمت النون في الميم بعد قلبها ميما لقرب المخرج فصار اما

بكسر الهمزة ثم فتحت لدفع الالتباس باما العاطفة فصار اما بفتحها

او لان كنت منطلقا انطلقت ثم حذفت اللام الجارة من لان لانها

تحذف كثيرا من ان المصدرية وان المشددة للتخفيف كقوله تعالى

وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله اي ولان المساجد لله وكقوله

تعالى عبس وتولى ان جاءه الاعمى اي لان جاءه الاعمى وقوله على ان اللام

متعلقة بلا تدعوا فاضمر كان من ان كنت للاختصار فزيدت ما

عوضا عنه فادغمت النون في الميم لقرب المخرج وانتقل الضمير المتصل في ان

كنت الى المنفصل فصار اما انت منطلقا انطلقت فاذا عرفت

هذا فاعلم ان اما الاولى متضمنة لمعنى الشرط اتفاقا واما الثانية

للشرط اتفاقا واما الثالثة ليست للشرط ولا متضمنة له على الاصح

وان ذهب الى التضمن شرذمة من الكوفيين وفي الاولى اختلاف

بين الزمخشري وابن الحاجب فمذهب ابن الحاجب انها للشرط كان ولو

ومذهب الزمخشري انها متضمنة له واكثر النحاة مائل الى هذا المذهب

لمذهب هكذا قيل ولكن ان يكون النزاع بينهما لفظيا لا حقيقيا
لانه يجوز ان يكون مراد ابن الحاجب باما اما الثانية التي اصلها ان ما
ومراد الزمخشري باما اما الاولى المفردة المتضمنة لمعنى الشرط لا الثانية
فلا نزاع بينهما في الحقيقة بل في اللفظ فليتأمل فلا مزيد عليه و
استعمال اما المفردة على وجهين لانه اما التفصيل ما اجمله المتكلم
نحو انا اود واقلي اما من اوده فالعالم واما من اقلاه فالجاهل و
نحو جائني القوم اما زيد فاكرمته واما بكر فاهنته واما بشر فقد
اعرضت عنه وهذا استعمال على طريق الاستيناف وهو ما وقع
جوابا لسوال مقدر يعني لما قال المتكلم جائني القوم فكان قايل
قال ما فعلتهم فقال المتكلم مجيبا عنه اما زيد فاكرمته الخ او في
اوايل الكلام المنقطع عما قبله ومنه ما يأتي في اوايل الكتب فلما اقيم
اما مقام مهما يكن من شيء تضمنت معنى الابتدائية والشرط
اللذين في مهما يكن فبالنظر الى الاول تقتضي ان تدخل اما على الاسم
وبالنظر الى الثاني تقتضي ان تدخل هي على الفعل فالاتيان بكلا المقتضيين
مشكل لان اجتماع الاسم والفعل دفعة واحدة متعذر فيليها الاسم
دائما فيلزم الفاء في جوابها لزوما اكثريا قضاء بحق ما كان وابقاء
له بقدر الامكان واما ما وقع من نحو قوله تعالى فاما ان كان من اصحاب
اليمين الاية وقولهم اما ذهب ففعل ماض فقول باما المتوفى ان كان من اصحاب
اليمين وباما لفظ ذهب فالمتوفى واللفظ اسمان والمراد بقولنا
بتقدير

يليها الاسم اعم من ان يكون يليها لفظا او تقديرا ففي الصورتين وان لم يليها

لفظا لكن يليها تقديرا فلا اشكال كما ترى وبعد ظرف من الظروف المكانية ١٠

لانه من قبيل الجهات الستة ولكن استعيرت ههنا للزمان لكونه مضافا الى

الزمان اذ تقديره بعد زمن الفراغ من حمد الله وكذا قولنا جئت بعد الظهر

او بعد العصر فحال الجهات الست ثلثة لانها لا تخلو اما ان استعملت مضافة

الى الشيء نحو جئت بعد زيد او قبل زيد وكذا في الجهات ٢ او استعملت مقطوعة

عنها والاول معرب منصوب على الظرفية ان لم يليها العوامل وان يليها العوامل

والا لم كانت على ما يقتضيه العوامل ٣ لانها من قبيل ما استعملت اسما وظرفا

ولا تلزمها الظرفية دائما ٤ والثاني لا يخلو اما ان يكون المضاف اليه منويا او لا

بل يحذف نسيا ٥ منسيا ولا يلتفت اليه اصلا فالاول مبني على الضم نحو جئتك

من بعد او قبل وانما بني على الحركة فرقا بين البناء الاصلي والعارضي وبني على الضم

جبرا للمحذوف منها باقوى الحركات والثاني معرب كقول الشاعر فساغ لي

الشراب وكنت قبلا ٦ اكاد اغص بالماء الفرات فقبلا اما منصوب على

انه خبر كان ان كانت ناقصة او على الظرفية ان كانت تامة وانما بنيت في الاول

لمشابهتها الحرف في الاحتياج الى ما اضيف اليه بخلاف الثاني فانها جعلت

اسما برأسها من غير التفات الى المضاف اليه فلم يشبهن الحرف فلم يبن ٧ فهنا

اي في قوله اما بعد حمد الله لم يحذف المضاف اليه فلم يبن بل ترك منصوبا على

٨ الظرفية فالعامل فيه اما القيامه مقام الفعل ورائحة الفعل كافية في عمل

الظرف لا اردت لا ان تقطع ان يعمل ما بعدها فيما قبلها لاقتضائها صدر

العمل مضاف المفعول اي في عمل العامل في الظرف وانما كفى لان في الظرف اتساعا يقع
معمولا لكل عامل فيه رائحة الفعل وعليه رأي صاحب الضوء حيث قال والعامل فيه
اما عند سيبويه وجميع النحويين لانها لنيابتها عن الفعل تعمل في الظرف خاصة
واعلم ان القوم اختلفوا في الاسم الواقع بعد اما هل هو جزء من الواقع بعد الفاء
ام لا فبعضهم ذهب الى انه ليس بجزء مطلقا اي سواء دخلت الفاء
على ما لا يعمل ما بعده فيما قبله كان او لا بل اراد ارتفاع الاسم وانتصابه بفعل
محذوف وبعضهم الى انه جزء مطلقا وبعضهم قالوا ان دخل الفاء على
ماله صدر الكلام كان من الاول والارجح الثاني هذا هو المشهور لما
كور في المتون لكن الظ من كلام الشارح وكلام صاحب الضوء ان ما قالا مذهب
وينصب بعده هنا على المذهب فالعامل في
رابع غيرها وقد ساعده البعض من شراح اللب والثالث الفعل المحذوف
ينصب بعده هنا على المذهب الاول فان الولد الاعز الى آخره وعلى
تقديره مهما نذكر بعد حمد الله الواقع بعد الفاء اعني اردت
المذهب الثاني هو الفعل المحذوف اما توهم ان يقال ان عمل اما عند
هذا ولما في العامل فيه اما اثر الضعيف عند
وجود اردت ممتنع لانعدام الشمع مع الشمس فلو عمل اما
وجود القوي كالشمع مع الشمس فلو عمل اما
يلزم ترجيح الضعيف على وجود القوي فانه
باطل فاشار الى جوابه بقوله لا اردت آه

صدر الكلام الذي دخلت هي عليه حمد هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم
والتبجيل قصدًا مطلقًا وهو لكونه مضافا اليه لبعد وهو مضاف الى الله وهو
علم لذات واجب الوجود تعالى واضافة حمد الى الله اضافة المصدر الى المفعول
والفاعل متروك اذ تقديره اما بعد حمدي الله فحذف الفاعل وهو ياء المتكلم لدلالة
المقام عليه فاضيف المصدر الى المفعول فكل مصدر من الفعل المتعدي
على خمسة اقسام الاول ان يضاف الى الفاعل ويذكر المفعول منصوبا نحو
عجبت من ضرب زيد عمرا والثاني ان يضاف الى الفاعل ويترك المفعول نحو
اعجبني ضرب زيد اي من ان ضرب زيد بفتح الضاد والثالث ان يضاف
الى ما يقوم مقام الفاعل نحو عجبت من ضرب زيد اي من ان ضرب زيد بضم
والرابع ان يضاف الى المفعول ويذكر الفاعل مرفوعا نحو عجبت من ضرب اللص
الجلاد والخامس ان يضاف الى المفعول ويترك الفاعل نحو يعجبني تبريد
الصلوة في الصيف اي تبريد المصلي اياها واما مصدر اللازم فقسم واحد
وهو ان يضاف الى الفاعل نحو جئت بعد ذهاب زيد فهذه الاضافة كلها
اضافة معنوية مفيدة للتعريف الا اذا كان المصدر بمعنى الفاعل او المفعول
فح يكون اضافته لفظية كاضافتهما كما وقع في اول ديباجة الجمعي الحمد لله
كفاء افضاله وقال الشريف الدين الجرجاني في شرحه لم كفاء مصدر بمعنى الفاعل
منصوب على انه صفة مصدر محذوف اي احمد حمدا كفاء افضاله اي مكافي
افضاله مضافا الى معموله وبمعنى اسم الفاعل جاز وقوعه صفة للنكرة وان كان
المضاف اليه معرفة وهو افضاله واعلم ان عمل المصدر على ثلثة اقسام الاول

اي من ان ضرب بفتح الضاد صح

بسبب اضافته الى الضمير الذي هو اعرف المعارف

ان يعمل خاليا عن الالف واللام والاضافة نحو يرفع وينصب كالفعل نحو عجبت
من ضرب زيد عمرا اي من ان ضرب زيد عمرا وهذه اقوى من احواله الثلثه
لقوة تشبهه الفعل لانه نكرة كالفعل والثاني ان يعمل مضافا وهذا اضعف
من الاول لانه معرفة بخلاف الفعل لكن عاد عن الالف واللام فبهذه
الحيثية شابه الفعل فيعمل عمله والثالث ان يعمل معرفا بالالف واللام نحو اعجبني
الضرب زيد عمرا وهذا اضعف من القسمين الاولين لكونه معرفة صورة
ومعنى ولذلك لا يعمل الا في الضرورة الشعرية كقوله لقد علمت اولى المغيرة
انني كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا وهو نادر مع انه يحتمل ان يكون نصب
مسمعا بفعل مقدر وهو اعني او بمصدر اخر منون تقديره عن الضرب ضرب
مسمعا لا يقال قد ثبت عمله في التنزيل فكيف يحمل على الضرورة وهو قوله تعالى
لا يحب الله الجهر بالسوء فبالسوء متعلق بالجهر وهو عامل فيه مع انه مصدر
معرف باللام لان المراد ههنا بالعمل العمل بغير واسطة وفي الاية الكريمة بواسطة
حرف الجر فلا نقض فيه ذي بمعنى الصاحب وضع للتوصل في جعل اسم الجنس
صفة للشيء كالفرس والمال والانعام مثلا لا يقال جاءني زيد الفرس والمال
بل يقال ذو المال وذو الفرس وكذا لا يقال الله الانعام بل يقال الله ذو الانعام
ولا يقطع عن الاضافة ولا يضاف الى العلم والضمير لفقدان الجنسية فيهما
اما قوله انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه فشاذ ولا يقاس عليه شيء ويجيء بحث
ههنا الجمع الانعام صفة لله تعالى وهو اي ذو من الاسماء المضافة الستة المعتلة المضافة
الى غير ياء المتكلم وهي ابوه واخوه وهنوه وحموها وفوه وذو مال فانها بالواو رفعا و

وبالالف نصباً وبالياء جراً في الاكثر مع وشرط كونها مضافة الى غير ياء المتكلم
لانها ان لم تضف يكون اعرابها بالحركات نحو جاءني اب ورأيت اباً ومررت
باب وان كان مضافة الى ياء المتكلم يكون اعرابها على رأي البعض وهو
الاصح تقديراً او تكون مبنية او واسطة بين المعرب والمبني وهذا
ضعيف وذي ههنا بالياء لانه مجرور على انه صفة الله وهو مضاف
الى الانعام وهو ايصال الخير الى الغير لا لغرض ولا لعوض وانجراره لكونه مضافاً
اليه لذي جاعل مجرور لكونه بدلاً من الله ولا يجوز ان يكون صفة له لان
جاعل نكرة والمطابقة شرط بين الصفة والموصوف في التعريف والتنكير
لاتحادهما في الصدق دون البدل الا انه اذا ابدل النكرة من المعرفة
فالوصف حسن عند اكثر النحاة وواجب عند ابن الحاجب كما قال في الكافية
اذا ابدل النكرة من المعرفة فالنعت واجب لكن وجوبه او حسنه اذا كان
البدل عين المبدل منه لفظاً كقوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة لا مطلقاً
لكن هذا مذهب الكوفيين وعند البصريين لا يشترط كونه على لفظ المبدل
منه كذا في اللباب فان قيل لم يتعرف جاعل ههنا بالاضافة قلنا لانها لفظية
غير مفيدة للتعريف بل تفيد التخفيف بسقوط التنوين في اللفظ لان اصله جاعل
النحو لا معنوية حتى تفيد التعريف يعني ان الاضافة قسمان لفظية وهي
اضافة اسم الفاعل الى مفعوله او المفعول الى ما يقوم مقام الفاعل اذا اريد بهما
الحال او الاستقبال نحو مررت برجل ضارب زيد الآن او غداً ومعمور
الدار كذلك واما اضافة اسم الفاعل الذي اريد به الماضي او الاستمرار فمعنوية

وكذلك اضافة اسم المفعول

مفيدة للتعريف نحو مررت بزيد ضاربك اي ومالك عبيده

والصفة المشبهة الى فاعلها نحو مررت برجل حسن الوجه

وماعداها معنوية مفيدة للتعريف او للتخصيص اذا كان المضاف

اليه معرفة او نكرة نحو جاءني غلام زيد او رجل وانما افا

دتهما هذه الاضافة دون اللفظية لان الاتصال ههنا في اللفظ

والمعنى وفي اللفظية في اللفظ فقط والمعنى على الانفصال ولذا

سميت لفظية فجاعل اسم الفاعل اضيف الى مفعوله وهو

النحو مراداً منه الحال والاستقبال لدلالة عمله في المفعولين و

هما النحو والكاف في كالمحل ولا يعمل مالم يكن بمعنى الحال والاستقبال

والاعتماد على احد الاشياء الستة شرط في عمله كما سيجيء

فيكون اضافته لفظية في تقدير الانفصال غير مفيدة للتعريف

فلا يصح كونه صفة له فيكون بدلاً منه ويجوز فيه الرفع والنصب

ايضاً اما الرفع فعلى انه خبر مبتدأ محذوف اي هو جاعل

النحو واما النصب فبتقدير اعني او امدح جاعل النحو فان قيل

بعد جعلكم اياه بدلاً منه من اي قسم من اقسام البدل لان

اقسامه اربعة بدل الكل من الكل كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم

صراط الذين وبدل البعض من الكل نحو جاءني القوم اكثرهم

او بعضهم وبدل الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه وبدل الغلط

نحو مررت برجل حمار يعني اراد ان يقول مررت بحمار فسبق

لسانه

لسانه الى بجل ثم تداركه فقال بحمار لدفع هذا الغلط فيكون
الغلط في المبدل منه بمعنى بدل الغلط بدل الشيء من الغلط و
هذا لا يكون الا من غير روية و فكر فجاعل لا يجوز ان يكون
من الاول ولا من الثاني لاشعارهما الكلية والجزئية وهو
متعال عنهما ولا من الثالث لان الاشتمال انما يستعمل في
الاجسام غالبا ولا من الرابع وهو ظاهر فلا يكون جاعل النحو
بدلا من الله لان انتفاء الاقسام عنه باسرها يدل على الانتفاء
المقسم عنه وهذا معنى قول اهل المعقول لا وجود للعام الا في ضمن
الخاص والافراد قلنا التحقيق ههنا ان القول ببدلية جاعل من الله
مجاز مرسل من قبيل اطلاق اسم المتبوع على التابع لان البدل
في الحقيقة موصوف وهو الله اذ تقديره الله جاعل النحو وعمله يدل
على هذا التقدير لاشتراطه الاعتماد اما على الموصوف او على غيره
اذ لو لم يكن التقدير كذلك لبطل العمل ويلزم ترك الواجب على مذهب
ابن الحاجب وهو وجوب النعت اذا ابدل النكرة من المعرفة
او ترك الحسن على مذهب الجمهور كما مر بيانه فيكون ح من القسم الاول
بمعنى البدل العين من العين لا بمعنى بدل الكل من الكل حتى يلزم ما
ذكرتم من ايهام الجزئية والكلية وبدلية جاعل على المجازية من
القسم الثالث وان امكن كونه من الاول بمعنى الاشتمال وجود
التعلق بينهما كما صرح به النحاة فلا يلزم ما ذكرتم من ايهام

غير الكلية والجزئية لاشتمال التعلق
على الظروف بينهما مطلقا سيد

الحسيّة هذا لكن بقي ههنا سؤال ناش عن اقسام البدل وهو
انّ يكون قولنا جاءني زيد غلامه او اخوه او حماره من ايّ
قسم من اقسام البدل قلنا انه من الرابع وهو بدل الغلط لانّ
عدم كونه من الاول ومن الثاني ظاهر وكذا من الثالث وهو
بدل الاشتمال لانّ شرطه كون المتبوع بحيث يطلق ويراد به
التابع وهذا الشرط منتف فيما قلتم من المثال فلا يكون من بدل
الاشتمال فيتعيّن انه من بدل الغلط لانحصار الاقسام في الاربعة
كذا ذكر في حواشي المطوّل للشريف الدين الجرجاني لكن فيه ما فيه
لا يخفى على الفطن في الكلام متعلق بجاعل والمفعول الثاني
لجاعل قوله كالملح امّا الكاف وحده نصب على الحال انّ جعلناها
بمعنى المثل والجارة مع المجرور ان جعلناها حرف جرّ اي كائنا
كالملح في الطعام متعلق بجاعل ايضا وهما ظرفا لغوا لا مستقرّ
فان قلت ما الفرق بين الظرف اللغو والمستقرّ قلت انّ الظرف
انما يكون مستقرا اذا اجتمع فيه امور ثلثة الاول
ان يكون المتعلق متضمّنا فيه والثاني ان يكون المتعلق من
الافعال العامة كالحصول والكون والوجود والثبوت
والاستقرار والثالث ان يكون المتعلق مقدّرا غير مذكور
واحترزنا بشرط الاول نحو مررت بزيد فانّ المتعلق هو المرور
والمرور ليس متضمّنا في الجار والمجرور بل هو امر خارج عن الظرف

واحترزنا

واحترزنا بالثاني عن قولنا زيد في الدار اذا قدر متعلقه اكل بقرينة
دالة عليه فههنا يكون المتعلق مقدرا في الظرف لكنه ليس من الافعال
العامة ولذلك احتاج ذلك المتعلق الى قرينة دالة عليه وان كان عاما
لما احتاج اليها واحترزنا بالثالث عما اذا كان المتعلق متضمنا للظرف
ومن الافعال العامة لكنه مذكور لفظا نحو زيد حاصل في الدار واذا لم يوجد
هذه الشرائط الثلثة يكون الظرف لغوا امثال المستقر زيد في الدار اذا قدر
المتعلق حاصل او مستقر او موجود او كائن او ثابت وغير ذلك ومثال اللغو زيد حاصل في الدار
او مررت بزيد ومالاحظ من الاعراب هو المستقر ولا يتم الكلام بدونه
بل هو جزء الكلام وليس اللغو كذلك لانه متعلق لعامل المذكور
والاعراب لذلك العامل ويتم الكلام بدونه تأمل ولا تغفل فانه
بحث شريف والصلوة مجرورة معطوفة على حمد الله اي اما بعد الصلوة
وهي من الله رحمة ومغفرة ومن عباده دعاء ومن الملائكة استغفار
فان قلت ليس للصلوة الا معنيان احدهما لغوي وهو الدعاء من الانسي والجن ايضا
وشرعي وهو الاركان المعلومة والافعال المخصوصة فمن اين جاز ان
يكون الصلوة من الله تعالى بمعنى الرحمة قلت لما كان للصلوة حقيقة
وهو الدعاء والاركان المعلومة والافعال المخصوصة وغايتها وهي الرحمة
ولما كان معناه الحقيقي غير متصور من الله تعالى لانه يدل على الاحتياج
والله منزه عنه حملت على غايتها وهي الرحمة فاعلم ان حروف العطف
عشرة عند بعض النحاة ومنها ابن حاجب وهي الفاء والواو وثم

وحتى واو واما وام ولا وبل ولكن وتسعة عند البعض ومنه الز
مخشري وهي ماعدا اما الا ان فيها مانعا لكونها للعطف من وجهين
الاول وقوعها قبل المعطوف عليه في نحو قولنا جاءني اما زيد واما
عمرو والثاني دخول حرف العطف عليها في اما فلو كانت حرف عطف
لامتنع دخول حرف عطف عليها الا يرى انه لا يقال جاءني زيد و
او عمرو فلهذين المانعين لم يجعلها للعطف فالحاصل انهم
لم يجعلوها حرف عطف لورود السؤال على من يجعلها له
في نحو قولنا جاءني اما زيد واما عمرو بان يقال ان حرف العطف فيه اما
اما الاولى واما الثانية فان كان الاولى فما المعطوف عليه وان كان
الثانية فاي حاجة الى الواو التي هي حرف عطف وحل هذا الاشكال مبني
على تمهيد مقدمة وهي ان للنحاة في اما المسبوقة بمثلها ثلثة اقوال فقول
بعضهم ان اما فيه ليست عاطفة لا الاولى ولا الثانية والعاطف هو الواو
واما اما ههنا فللترديد والتقسيم فقط وقول بعضهم ان العاطفة
اما الثانية دون اما الاولى مع الواو ويكون لعطف اما الثانية على اما الاولى
فيكون اما الاولى للترديد فقط واما الثانية للترديد وعطف عمرو على
زيد في المثال المذكور وقول بعضهم ان اما الاولى والثانية مجموعهما حرف
عطف والواو مع كما قلنا قد عطفت اما على اما واما الاولى واما الثانية
فان كان الاولى فالمعطوف قد عطفنا عمرا على زيد فاندفاع السؤال
على هذه الحروف العاطفة وبيان الفرق بينهما لا يليق بهذا المقام

صفة لمانعا اي مانعا كائنا من وجهين سيد

اي بسطها

وهو ابو علي وعبد القاهر وغيره

وهو الامام الاندلسي سيد

حتى يصير كجزء واحد سيد

مستشهدا بصحة قيام او مقامها نحو جاءني اما زيد او عمرو

ولكن قد اشرنا اجمالا اليها وتبينا للفائدة سيد

قوله على نبيه على حرف جر ونبي مجرور بها والضمير مجرور المحل لكونه مضافا اليه للنبي وهو راجع الى الله والجار والمجرور متعلق بالصلوة والنبي

من النبوة وهي على وزن مفعولة كالذكورة والانوثة وهي ما ارتفع من الارض فح يكون معنى النبي الذي شرف على سائر الخلق وهو ح فعيل بمعنى

المفعول او من النباء وهو الخبر فالنبي من اخبر من الله تعالى وهو ح فعيل بمعنى الفاعل فان قلت ما الفرق بين الرسول والنبي قلت بينهما عموم

وخصوص مطلق لان الرسول من له كتاب رباني والهام الهي والنبي من له الهام الهي اعم من ان يكون له كتاب رباني اولا فكل رسول نبي من غير عكس فلما

اطلق النبي على رسولنا محمد ع م فالمراد هنا به النبي الذي هو بمعنى الرسول لا ما وجد بدونه تحقيقا لمعنى العموم فليتأمل في هذا المقام ولذا جعل قوله

محمد عطف بيان لنبيه مجرورا وعطف البيان انما يكون باسم مختص بالمبين عند اكثر النحاة وعند بعضهم لا يلزم كونه اسما مختصا به واستدل

بقول الشاعر والمؤمن العايذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند فان الطير عطف بيان للعائذات مع انه ليس باسم مختص بالمبين لكن لا يشترط كون الثاني اوضح من الاول لجواز ان يحصل

الايضاح من اجتماعهما وهو اي عطف البيان يجيء للايضاح غالبا وان جيء به للمدح كما قال صاحب الكشاف ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل

الله الكعبة البيت الحرام عطف بيان للكعبة جيء للمدح لا للايضاح كما يجيء الصفة كذلك والفرق بينه وبين الصفة ان الصفة مشتقة غالبا بخلافه

في محل النصب على الحالية من ضمير مستقلة
اي كائنة بخلاف عطف البيان ١٢ منه

قوله

الانام

والفرق بينه وبين البدل ان البدل مقصود بالنسبة في الكلام وذكر المبدل منه
كالبساط لذكره وعطف البيان بالعكس لان المقصود فيه هو الاول دون الثاني
ثم وصفه بكمال الغاية بقوله سيد اي المتقدم اي الخلايق سيد مجرور
على انه صفة محمد واله تام مجرور لكونه مضافا اليه لسيد ثم الصفة اما
للتخصيص وهو عبارة عند النحاة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات
نحو رجل عالم لان رجلا نكرة بحسب الوضع يحتمل بكل فرد من افراد الرجل
فلما قلت عالم قللت ذلك الاحتمال وخصصته ببعض من افراد الرجال هو العالم
او للتوضيح وهو عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف نحو زيد
العالم او التاجر لان زيدا يحتمل التاجر وغيره فلما قلت التاجر قللته فوضحته
وعينته او للمدح نحو زيد العالم او للذم نحو زيد الجاهل او للترحم نحو زيد الفقير
او لتاكيد نحو ذهب امس الدابر فان امس يدل على الدبور والدابر تاكيد
له وهذا اي كونه للمدح اذا كان الموصوف معلوما قبل الوصف والا فيكون من
قبل التخصيص او التوضيح والصفة ههنا في قوله محمد سيد الانام وعلى اله
معطوف على نبيه والضمير راجع الى محمد والجار مع المجرور متعلق با
الصلوة واصل ال اهل واول وعن الكسائي انه قال سمعت اعرابيا
فصيحا يقول اهل واهيل وال واويل وخص استعماله في الاشراف وفي من
له خطر عظيم دينا او دنيا كان او اخرويا بخلاف الاهل يصح يستعمل في
الشرف وغيره مثال الشرف يقول اهل الدين واهل الايمان وغير
الشرف اهل الفسق واهل الفجور واصحابه جمع صاحب كطاهر

واطهار

واظهار و هو معطوف على الدو الضمير مجرور المحل لاضافة اصحاب اليه راجع الى
النبي مؤيدي اي مقوي اصله مؤيدين وهو جمع المؤيد اعرابه بالحروف حالة الرفع
بالواو والنون نحو جاءني مؤيدون ومررت بالمؤيدين وحالة النصب والجر بالياء
والنون نحو رايت المؤيدين ومررت بالمؤيدين وكذا اعراب كل جمع بالواو والنون
او بالياء والنون وكذا اعراب التثنية بالحروف لكن حالة الرفع بالالف والنون نحو جاءني
المؤيدان ورايت المؤيدين ومررت بالمؤيدين وكذا كل تثنية ههنا حالة الجر لوقوعه صفة
للمجرور وهو اصحاب لكن سقط نونه بالاضافة الى الاسلام لان الاضافة لا تجتمع
مع النون والتنوين لانهما يدلان على الانفصال والاضافة تدل على الاتصال فلا يجتمعان
ولا يسقط الياء من الكتابة لئلا يلتبس بالمفرد فان قلت لم لم يجز تحريك يائه
كما حرك ياء التثنية عند التقاء الساكنين نحو مررت بغلامي القوم قلت لانها
لو كسرت لزم اجتماع الكسرات بخلاف ياء التثنية فان ما قبلها مفتوح ولا مساغ ايضا
الى الفتح والضم وهو ظاهر واسم الفاعل ههنا وهو المؤيد قد تعرف بالاضافة لانه فجعل
صفة للمعرفة وهي اصحاب وانما تعرف لكونه بمعنى الماضي لان تاييدهم الاسلام
في الزمان الماضي واذا كان اسم الفاعل بمعنى الماضي او الاستمرار تعرف بالاضافة
كما مر ومعنى الاسلام شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله واقام
الصلوة وايتاء الزكوة وصوم شهر رمضان وحج البيت ان وجب ومعنى
الايمان الاعتقاد بالله وملائكته وكتبه ورسوله واليوم الاخر وبالقدر
خيره وشره والفرق بينهما بالعموم والخصوص المطلق والعام هو الاسلام
والخاص هو الايمان لان معنى الايمان عبارة عما بطن من الاعتقادات الحقيقية

اي في شهر رمضان وجمعه رمضانات وارمضاء علم لهذا الشهر قيل انهم لما نقلوا اسماء الشهور وافق هذا الشهر ايام رمض الحر فسمي بذلك وزاد لفظ شهر اشارة الى ان العلم هو شهر رمضان ورمضان وحده وتجنبا عن الوقوع في المكروه على ما ذهب اليه اصحاب مالك اي ان ذكره بدون ذكر شهر معه مكروه مطلقا وسكونه بمعنى واحد وهو ما يقدره الله تعالى من القضاء وكذا في مختار الصحاح قال القضاء ايضا الصنع والتقدير يقال قضاه اي صنعه وقدره ومنه قوله تعالى فقضيهن سبع سموات في يومين ومنه القضاء والقدر انتهى

ومعنى الاسلام عبارة عما ظهر من الاعمال الصالحة ولا شك ان الاعتقادات

الحقيقة يظهر اثارها على صفحات الاعمال الصالحات والاعتقادات الحقيقة

هي الاعمال الصالحة فيكون كل مؤمن مسلما وليس كل مسلم مؤمنا

اذ رب شخص يري مسلما في الظاهر غير منقاد ومعتقد في الباطن وعند

اكثر المتكلمين هما لفظان مترادفان فكل مؤمن مسلم وبالعكس هذا معنا

الاصطلاحي واما اللغوي والايمان هو التصديق والاذعان والقبول والاسلام

هو الدخول في السلم والوصول وباقي البحث مذكور في الاصول فلما قال المصنف

اما اراد وقع جواب بالفاء بقوله فان الولد الاعز الفاء جواب اما

لتضمنها معنى الشرط كما مر وان حرف من حروف المشبهة بالفعل وهي ان وان

وكان ولكن وليت ولعل وعمل هذه الحروف نصب الاسم ورفع الخبر مثل

ان زيدا قايم وكذا غيره فالولد منصوب على انه اسم ان والاعز منصوب ايضا

على انه صفة الولد ومشابهة هذه الحروف بالافعال لزومها الاسماء كالافعال

وكون اخرها مبنية على الفتح كالافعال الماضية وانها ثلاثي ورباعي كالافعال

فلما شابهتها بهذه المشابهة لحق منصوبها بالمفعول ومرفوعها بالفاعل وهذا

مذهب البصريين وعند الكوفيين الخبر مرتفع بما هو كان مرتفعا به قبل

دخول هذه الحروف ولا عمل للحروف فيه ومن خصايص هذه الحروف ان لا يجوز

تقديم اخبارها على اسمائها فلا يقال ان قايم زيدا مثلا لئلا يشابه

الافعال في العمل الا اذا كان الخبر ظرفا فانه يجوز تقديمه على الاسم لتنزله

منزلة الاسم لما بين الظرف والمظروف من شدة الاتصال كقولك

الا في الدار زيدا وفي التنزيل ان الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم وقد يحذف
اخبارها نحو ان مالا وان ولدا اي ان لنا مالا وان لنا ولدا هذا الظرف واما
في غيره فكقوله تعالى ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم وان الذين كفروا ويصدون
عن سبيل الله والمسجد الحرام قال صاحب اللباب واما الاسم فلا يحذف وعلله
الغالي بان الاسم مشبه بالمفعول والخبر مشبه بالفاعل والمشبه بالمفعول اضعف
من المشبه بالفاعل فلضعفه لم يحذف الا اذا كان ضمير الشان مثلا ان زيد قائم
في انه زيد قائم وقد جاء في غير ضمير الشان حذف الاسم لضرورة الشعر كقوله
فلو كنت جنبا عرفت قرابتي ولكن زنجي غليظ المشافر اي ولكنك هكذا قيل ولكن
فيه نظر لانه يجوز حذفه في غير ضمير الشان من غير ضرورة كقوله فليت دفعت
اللهم عني ساعة اي فليتك او فليته وقد قال ابن عصفور يجوز حذف
اسمائها في فصيح الكلام فالاولى على هذا ان يقال ان حذفه في ضمير الشان اكثر
منه في غيره فليتامل ثم دعا المص لهذا الولد الاعز لا زال اي دام وثبت لان
النفي وهو لا اذا دخل على ما فيه النفي وهو زال يفيد الاثبات ولا زال فعل ماض
من الافعال الناقصة وهي كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات
وعاد وراح وما زال وما انفك وما فتئ وما برح وما دام وليس وهذه
وغاض وغدا
الافعال تدخل على المبتداء والخبر فترفع الاول وتنصب الثاني تشبيها بهما
بالفاعل والمفعول في الافعال التامة مثل كان زيد قائما وكذا غيره فاسم
لا زال المستتر فيه مرفوع المحل راجع الى الولد كاسمه جار ومجرور ومع
متعلقه خبر لا زال اي كائنا كاسمه ويجوز ان يكون الكاف بمعنى المثل

فيكون خبر الا زال وحده اي لا زال مثله اسمه مسعودا بدل من كاسمه بدل الكل من الكل
او بدل الاشتمال لان الاشتمال اعم من اشتمال المبدل منه او البدل بل وجود التلبس من احد
الطرفين يكفيه كما مر وما قيل ان مسعودا خبر لازال وكاسمه حال من الضمير المستكن في
لازال ليس بسديد لان الحال قيد لعامله وهو دعاء للولد والقيد ينافيه لان الدعاء
المطلق افصح واولى من المقيد وانما يقال لهذه الافعال ناقصة لانها لا تتم باسمائها
كلاما تاما ومن ثمه عدلوا عن تسمية مرفوع هذه الافعال فاعلا لقصوره عن رسم الفاعل
وهو ان يتم الكلام به وهكذا القول في منصوبها حيث لم يسموه مفعولا به لانه ليس على رسمه
وهو كونه فضلة يتم الكلام بدونه ويجوز تقديم اخبار هذه الافعال على اسمائها مثل كان
قائما زيد وفي هذه الافعال يجوز تقديم اخبارها على انفسها مثل قائما كان زيد وهي على ثلثة
اقسام قسم يجوز على اتفاق وهو من كان الى راح لانها افعال صريحة فجاز تقديم المنصوب عليها
وقسم لا يجوز اتفاقا وهو ما في اوله ما وهو مانعه من التقديم لانها اما نافية فلها صدر الكلام
واما مصدرية فلا يتقدم معموله عليها وقسم مختلف فيه والصحيح الجواز نحو قائما ليس زيد
لوقوعه في القرآن نحو يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم واذا تقدم معمول معموله فتقديم معموله اولى
وهذه الجملة اعني جملة لا زال الى قوله لما استظهر جملة معترضة بين اسم ان وخبرها
ولا محل لها من الاعراب لان الجملة لا تستحق الاعراب ما لم تقع موقع المفرد وما يقال ان الجملة
المعترضة من لا زال الى قوله اردت ليس بشيء لان العامل في لما اردت فاردت مع معموله خبر ان وهو
ان اخر لفظا لكنه مقدم رتبة فيكون المعترضة من لا زال الى لما الى اردت والى اهله مجرور بالى
الخير مجرور لانه مضاف اليه للاهل والجار مع المجرور متعلق بقوله مودودا وهو معطوف
على مسعودا تقديره ومودودا الى اهل الخير ثم اخر رعاية الامر للسجع وبه سقط

ما قيل ان حق الظرف اللغو التاخير اذا انا لكونه فضلة في الكلام وحق الظرف

المستقر التقديم اعلاما لكونه عمدة ومحتاجا اليه فههنا قدم اللغو وهو قوله

الي الخير على قوله مودودا اعني سقط هذا السؤال بقوله رعاية لامر السجع وان كان حقه

التاخير فان قيل ما السبب في تقديم له على كفوا احد في قوله تعالى ولم يكن له كفوا

وانه ظرف لغو متعلق بقوله كفوا قلت انما قدم له عليه للاهتمام بشانه اذ الاية الكريمة

مسوقة لنفي المكافات عن ذات الله تعالى وهذا الغرض مستفاد من هذه الظرف

فكان تقديمه اهم تأمل ثم قصد المصنف الى بيان سبب ارادة التلميظ لهذه الولد

فقال لما استظهر اي قرأ وحفظ عن ظهر القلب اعلم ان لما يجي على اربعة اوجه

فعل لم نحو لما و جازمة اذا دخل على المضارع نحو لما يركب و بمعنى حين اذا دخل

على الماضي نحو جئتك لما ضربت زيدا اي حين ضربته و بمعنى الا اذا لم يدخل عليهما نحو

قوله تعالى لما عليها حافظ اي الا عليها حافظ ولما في قوله لما استظهر بمعنى حين لدخولها

على الماضي وهو ههنا اسم مبني والاتحاد الصوري بين كونه اسما وبين كونه حرفا سبب بنائه

كمذ فانه مبني في حال الاسمية لمجيئه اسما على صورة الحرفية كذلك لما واستظهر

فعل ماض فاعله مستتر فيه عائد الى الولد ومحل جملة الفعلية جر لكونها مضافا

اليها للما والجملة التي اضيف اليها لما لا بد ان تكون فعلية لما فيها اي في لما من معنى المجازات

والعامل فيها اردت تلميظ وقت استظهاره دون استظهر لانه مضاف اليه للما والمضاف

اليه لا يعمل في المضاف لكونهما شيئا واحدا في الظاهر والا لزم كون الشيء عاملا في نفسه

وهو غير جائز مختصر منصوب على انه مفعول استظهر وهو مضاف الى الاقناع اضافة

المسمى الى اسمه نحو سعيد كرز المختصر الذي هو الاقناع وكشف اي ازال عنه اي

عن المختصر الواو في وكشف للعطف وكشف فعل ماض فاعله مستتر فيه عائد الى الولد

ومحل الجملة خبر لكونها معطوفة على جملة استظهر بحفظه الباء فيه للاستعانة اي كشف عنه

باستعانة حفظه وهو حرف جر وحفظه مجرور بها والجار والمجرور متعلق بكشف والضمير

في بحفظه مجرور المحل لكونه مضافا اليه للحفظ وهو يجوز ان يكون عائدا الى الولد

فيكون من قبيل اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول متروك تقديره بحفظ الولد المختصر

فضلته منصوب لانه مفعول كشف وهي مضاف الى القناع وهو ما تغطي به المرأة

على رأسها او فضلة ما نزل الى وجهها وفيه استعارة بالكناية لان المص شبه المختصر

بالمرأة المحجوبة في المقبولية وميلان النفس اليها واثبت له ما يلزمها من القناع وهذه

التشبيه المضمر في النفس سمي استعارة مكنية والاثبات المذكور سمي استعارة تخييلية وهي

قرينة للمكنية فهما متلازمان وجودا وفي كشف استعارة تبعية لان معناه ازال الصعوبة

ونال به مراده وطرح الجهل عن نفسه واحاط اي ادرك الشيء بتمامه وكماله واعرابه

كاعراب كشف من غير فرق بمفرداته متعلق باحاط اي احاط مسائله وابحاثه والضمير مجرور

المحل لكونه مضافا اليه للمفردات عائد الى المختصر حفظا منصوب على التمييز وهو اما بمعنى

الفاعل كهذا وكقوله تعالى واشتعل الرأس شيبا اي شيب رأسي او بمعنى المفعول كقوله

تعالى وفجرنا الارض عيونا اي عيون الارض واتقن اي حكم واثبت وهذه الجملة الفعلية

معطوفة على جملة احاط واستظهر وباقي اعرابه كاعراب كشف ما موصولة لا بد لها من جملة

مشتملة على الضمير العائد الى الموصول لان الموصول مع الصلة لما تنزلا منزلة الشيء

الواحد فلا بد من شيء يصل بينهما ويجوز حذف هذا العائد اذا كان منصوبا نحو قوله

تعالى هذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه الله ونحو ذلك والصلة لا بد وان تكون

مراعاة

من احدى الجمل الاربع الاخبارية اي الاسمية نحو الذي ابوه منطلق زيد والفعلية

نحو الذي انطلق ابوه عمرو والظرفية نحو الذي في الدار خالد والشرطية الذي ان تكرمه

يكرمك بشر وقوله فيه اي في المختصر صلتها والضمير المستكن في فيه المنتقل من حصل بعد

حذفه لان تقديره اتقن ما حصل فيه فاعل للظرف عايد الى ما والضمير البارز في فيه مجرور

المحل راجع الى المختصر وللموصول مع صلته منصوب المحل على انه مفعول اتقن ولما كان في نحو

ما فيه من الابهام بيّن بقوله من النحو والجار والمجرور منصوب المحل على انه حال وهي اما

لبيان هيئة الفاعل نحو جاءني زيد راكبا او لبيان هيئة المفعول نحو رايت زيدا ماشيا و

هذا اكثري لانه قد يقع الحال من المبتدا والخبر والمضاف اليه لكنه قليل لا يكون الا

في كلام المصنفين وهذه الحال اما لبيان هيئة الفاعل ان جعلناها حالا من الضمير

المستكن في فيه لانه فاعل الظرف كما مر والعامل فيه الظرف او لبيان هيئة المفعول

ان جعلناها حالا من الموصول لانه مفعول اتقن والعامل فيه حينئذ اتقن لان العامل

في الحال هو العامل في ذي الحال ومن في من النحو بيانية والبيانية مع مدخولها

صفة لما قبلها ان كان ما قبلها نكرة نحو رايت رجلا من قبيلة قريش وحال

ان كان ما قبلها معرفة كما في قوله ما فيه من النحو فانه حال لكون ما قبلها معرفة

لان الموصول مع صلته معرفة وكقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان

اي العزى فان من الاوثان حال من الرجس فان قيل كيف يمكن ان يكون الموصول

مع صلته معرفة وكل واحد منهما نكرة وانضمام النكرة الى النكرة لا يفيد

التعريف قلنا يمكن ان يحصل من الاجتماع والانضمام هيئة مفيدة للتعريف

وان كان كل واحد منهما نكرة كقول بعض المنطقيين ان انضمام الكلي الى الكلي

يفيد الجزئية او نقول لان الصلة يجب ان تكون معلومة عند المخاطب فجاز
ان يوضح و يخصص المبهم الذي هو الموصول واعلم ان قول النحاة ان العامل
في الحال هو العامل في ذي الحال انما هو على مذهب اكثرهم ولا ينتقض بقوله تعالى
وان هذه امتكم أمةً واحدة فامة من امتكم والعامل فيها اسم الاشارة
وامتكم ذو الحال والعامل فيها ان كذا في شرح التسهيل لفظاً ومعنىً هما
منصوبان على التمييز من قول اتقن لان الاتقان قد يكون من جهة اللفظ فقط ومن جهة
المعنى فقط او من جهتيهما فلما قال لفظاً ومعنى علم اتقانه اياه من جهة اللفظ
والمعنى وهو تمييز عن الجملة وهو بمعنى المفعول لان معناه اتقن لفظه ومعناه اردت
فعل فاعل ان مصدرية المظه فعل مضارع منصوب بان فاعله مستتر فيه
وهو انا والضمير البارز المتصل منصوب المحل على انه مفعول المظه وهو عائد الى الولد
والمظه منصوب المحل على انه مفعول اردت وارد مع ما عمل فيه مرفوع المحل على انه خبر
ان تقدم فان الولد الاعز مراد مني تلميظه او مزيد تلميظه وقت استظهاره ومعنى
المظه اذيقه واطعمه وفيه استعارة بالكناية لان المص شبه في نفسه كلام الامام بالمطعومات
اللذيذة المرغوبة ثم اثبت له ما يلازم المطعومات من الاذاقة والاطعام وهذه الاثبات
استعارة تخييلية كما مر ومعناه الحقيقي التربية والتعليم من كلام مجرور بمن متعلق
بالمظه الامام مجرور بانه مضاف اليه للكلام المحقق مجرور على انه صفة للامام
والحبر مجرور معطوف على المحقق ومعنى الحبر العالم المتيقن وقيل مقلوب من البحر
لان العالم مجمع العلم كما ان البحر مجمع الماء والعلم والماء سبب الحيوة اما الماء
فظاهر واما العلم فبقوله عم من صار بالعلم حيا لم يمت ابداً فلهذه المناسبة

يطلق الحبر المقلوب من البحر على العالم المتقين المدقق مجرور صفة الحبر من دقق

فلان الشيء اذا علمه على وجه اليقين واطلع فيه سرّ خفيّ ابي مجرور لانه بدل

من الامام بكر مجرور لكونه مضافاً اليه لانه والكلام في ابي كالكلام في ذي الانعام

وابي بكر كنية الامام وهي من اقسام العلم ما جعل علامة بمعنى اللغة لا بمعنى الاصطلاح

لان العلم لا يخلو اما ان يصدر باب وام او لا فالاول كنية كابي بكر وابي عمرو

وام والثاني اما ان يقصد به الذم او المدح او لا فالاول اللقب والثاني العلم

عبد القاهر عطف بيان لابي بكر بن سقط الهمزة عن ابن لوقوعه بين العلمين

وهو مجرور لكونه صفة عبد القاهر وهو مضاف الى عبد وهو مضاف الى الرحمن الجرجاني

مجرور صفة للامام لان المراد معرفة الامام لا معرفة ابائه سقى فعل ماض فاعله

الله ومفعوله ثراه اي قبره ومنزله منصوب تقديراً والضمير مجرور المحل لانه

مضافاً اليه لثراه عائد الى الامام وسقى قد يتعدى الى مفعولين كقوله تعالى

وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا وجعل الواو للعطف جعل فعل ماض من الجعل بمعنى

التصيير وهو من افعال القلوب يتعدى الى مفعولين الممتنع الاقتصار على احدهما

فاعله مستتر فيه عائد الى الله الجنة مفعوله الاول مثواه اي مكانه مفعوله الثاني والهاء

فيه كالهاء في ثراه وهذان الفعلان اعني سقى وجعل خبران لفظاً انشاءان معنى فهما

في معنا الامر لانهما دعاء والدعاء في قوة الامر وانما عطف على الخبار باعتبار الصورة ولا محل

لهذه الجملة من الاعراب لعدم وقوعها موقع المفرد وهو ظاهر فاعلم ان الاعراب على ثلثة

اقسام لفظي وتقديري ومحلي فاللفظي في خمسة مواضع الاولى فيما في اخره حرف

صحيح نحو زيد وعمرو وجاءني زيد ورأيت زيداً ومررت بزيد وكذا غيره او في حكم الصحيح

وهو ما في اخره ياء او واو ساكنة ما قبلها نحو ظبي ودلو فانهما في حكم الصحيح في تحمل
الحركات الثلث مثل هذا ظبي ورايت ظبياً ومررت بظبي وكذا دلو والثاني
في الاسما الستة المضافة الى غير ياء المتكلم نحو ابوه واخوه وحموها وهنوه وفوه
وذو مال والثالث في التثنية مثل الزيدان جاني الزيدان ورايت الزيدين
ومررت بالزيدين والرابع في جمع المصحح والواو قالوا وعشرون واخواته نحو
جاني الزيدون والواو وعشرون ورايت الزيدون ومررت بالزيدين والواو
عشرين ويلحق بالجمع المصح الواو عشرون واخواته والخامس في كلا مضافاً الى
مضمر حالة الرفع بالالف نحو جاني كلاهما وحال النصب والجر بالياء ومثل رايت
كليهما ومررت بكليهما فان اعراب هذه الاسماء اي من الاسماء الستة
التي منها بالحروف ولفظي لان حروف الاعراب فيها ملفوظة وتقديري في سبعة مواضع
الاول في الاسما التي في اخرها الف مقصورة سواء كانت للتانيث مثل حبلى
او منقلبة عن الواو والياء مثل عصاً ورحىً وغيرها نحو هذا عصاً ورايت عصاً
ومررت بعصاً وكذا غيره وانما كان اعراب هذه الاسما تقديرياً لعدم قبول الالف
الحركة ما دام الفاً والثاني ما اضيف الى يا المتكلم مفرداً نحو هذا غلامي ورايت غلامي
ومررت بغلامي او جمعا موصوفا بان اعرابه بالحركة نحو هذا مسلماتي ورايت
مسلماتي ومررت بمسلماتي في الاحوال الثلث في الاصح لانه في قول بعضهم حالة
لفظي لوجود الكسرة واحترزنا بقولنا موصوفا بان اعرابه بالحركة عن الجمع
للذكر السالم فان اعرابه حالة الاضافة الى يا المتكلم لفظي في النصب والجر نحو
رايت مسلمي ومررت بمسلمي لوجود الياء التي هي علامة النصب والجر فيهما وتقديري

في الرفع نحو جاءني مسلمي اصله مسلموي فالياء المدغمة في ياء المتكلم منقلبة عن الواو فالواو التي هي علامة الرفع مقدرة في الياء فيكون الاعراب في حالة الرفع تقديريًا

الثالث ما فيه اعراب محكي اما جملة منقولة نحو تأبط شرًا علم شخص او مفرد ا

في قول الحجازي نحو من زيدًا في استفسار من يقول ضربت زيدًا وذلك ان كلمة اسم كان معربًا في الاصل وحكى ذلك الاعراب فاعرابه المحكي تقديري و في خمسة عشر علمًا على الفتح في قول

والرابع في الاسماء المنقوصة وهي الاسماء التي يكون اواخرها ياء مكسورة ما قبلها نحو القاضي والرامي في حالة الرفع و الجر نحو جاءني القاضي ومررت بالقاضي باء لاسكان الاستثقال الضمة والكسرة على الياء و في حالة النصب لفظي لخفة الفتحة عليها نحو رايت القاضي بالنصب وقد جاء بالاسكان في حالة النصب ايضًا للضرورة كقوله مهلًا بني عمنا مهلًا موالينا لا تنبشوا بيننا ما كان مدفونًا والاستشهاد في ان موالينا بالسكون حالة النصب لانه مفعول لا مهل المقدر الدال عليه مهلا وكذا في المثل اعط القوس باريها بالسكون حالة النصب

والخامس في جمع المصحح مضافًا ملاقيًا ساكنًا بعده نحو جاءني صالحو القوم ورايت صالحي القوم و مررت بصالحي القوم فان اعرابه بالواو فقط رفعًا و بالياء نصبًا وجرًا لكنهما سقطتا في اللفظ لملاقاتهما الساكن بعدهما وهو لام التعريف في القوم و لم تسقط في الخط لئلا يلتبس بالمفرد فالحروف التي بها الاعراب غير الملفوظ بها فهو معرب تقديرًا بالحروف اذ لا اعتبار بالخط بل المعتبر هو اللفظ وليس في اللفظ واو ولا ياء، و قولنا ملاقيًا ساكنًا بعده يشمل اي ساكنًا كان من لام التعريف والاسم الذي في اوله همزة وصل نحو جاءني صالحو ابنك فلم

فلم يلاق ساكنا كقولك صالحو البلد وصالحي بلدك كان الواو والياء ملفوظا بهما
فحينئذٍ كان معربا بالحروف لفظاً فلذلك احترز عنه والسادس في الاسماء الستة
اذا لاقاها ساكن بعدها فهي معربة بالحروف تقديرًا نحو ابو البشر وابا البشر
وابي البشر والسابع في التثنية مضافة اذا لاقاها ساكن بعدها حالة الرفع
نحو هذان ثوبا ابنك اعرابه بالالف وهي ساقطة في اللفظ لسكون ما بعدها
فهو معرب تقديرًا بالالف بخلاف النصب والجر نحو نظرت الى ثوبي ابنك ورأيت
ثوبي ابنك بكسر الياء فيهما لان اعرابهما بالياء في حالة النصب والجر وهي باقية
فيكون معربا لفظا وهو ظاهر وانما اطنبت الكلام في هذا المقام لانه من مزالق الاقدام
ومما يحتاج اليه دائما واما المحلي ففي الاسماء المبنية كالموصولات والمضمرات واسماء
الاشارات وكالافعال الماضية والجمل والحروف فان الاعراب في هذه المذكورات
محلي لا لفظي ولا تقديري والفرق بين التقديري والمحلي ان التقديري انما يستعمل
حيث استحقت الكلمة الاعراب لا يظهر فيها المانع كما في الاقسام المذكورة في الاعراب
التقديري والمحلي انما يستعمل حيث لم يستحق الكلمة الاعراب لاجل بنائها على معنى انها
وقعت في محل لو وقع فيه غيرها لظهر فيه الاعراب فالمانع من الاعراب في المحلي مجموع الكلمة
لبنائه بخلاف المانع في التقديري فانه حرف الاخير فاليتأمل فانه من نفائس النحو
حتى يعلق اي تشبث من علق الشيء لشيء اذا تشبث وتعلق به وبيان هذا التركيب
موقوف على تمهيد مقدمة وهي ان حتى جاءت على ثلثة معان الاول للجر نحو اكلت السمكة
حتى رأسها فحينئذ ان المجرور اما ان يكون ما ينتهي به المذكور قبلها كالرأس في اكلت السمكة
حتى رأسها فان الرأس ما ينتهي به السمكة لانه جزء الاخير منها او ينتهي به المذكور عنده لك

المجرور نحو نمت البارحة حتى الصباح الشي ينتهي الليلة عنده لانه ليس بجزء
منها بل ملاق بها ثم اختلف النحاة في ان ما بعدها هل تدخل فيما قبلها ام لا
فقال عبد القاهر ان حتى ظاهر في ان ما بعد يدخل فيما قبلها كما كل الرأس
وبنم الصباح في المثالين المذكورين وكذا يدخل عند ابن حاجب وجار الله العلامة
وعند اكثر النحاة لا يدخل هكذا قال ابن الجني وابو النضر الا ان هذا الاختلاف لا
يستقيم مطلقا بل الوجه ان يقال ان كان المذكور بعدها بعضا للمذكور قبلها يدخل
كالرأس مثلا والا يدخل كالصباح وعلى هذا اشارة في كلام المبرد في المقتصد و
ابن الدراك في الفصول والثاني في كونها للعطف نحو جاءني زيد حتى عمرو ورأيت
زيدا حتى عمروا ومررت بزيد حتى عمرو ولكن يشترط في مجانسة ما بعدها
لما قبلها لانها للغاية والدلالة على احد طرفي الشيء والغاية والطرف لا يكونان
الا من جنس المغيا وذي الطرف فلا يقال جاءني القوم حتى حمار ولا رأيت الرجل حتى امرأة
ولا اكلت الخبز حتى الرمان والثالث كونها ابتدائية اعم من ان يكون ما بعدها مبتدا
وخبرا نحو جاءني القوم حتى زيد ذاهبا وكلاما مستقلا نحو جاءني العلماء حتى
ذهب الجهلاء فاذا عرفت هذه المقدمة فاعلم انها في قوله حتى يعلق يجوز ان تكون
جارة بمعنى كي وان المصدرية مقدرة بعدها والفعل منصوب بها لان حرف
الجر لا يدخل على الفعل الا بتقدير ان بعده والشرط ح ان يكون ما بعدها مستقلا
بالنسبة الى ما قبلها نحو اسلمت حتى ادخل الجنة وههنا كذلك لان العلق بطبعه
امر مستقبل مترقب بالنسبة الى ما قبلها وهو ادار التلميظ والجملة الفعلية
اعني يعلق مجرورة المحل بحتى متعلق بالمظهر والمجرور ههنا وهو العلق

بطبعه شيءٍ ينتهي المذكور قبل حتى وهو ارادة التلميذ عنده لابد وهو
ظاهر ويجوز ان تكون عاطفة فيكون يعلق معطوفاً على المظه فيكون الجملة
منصوبة المحل لكونها معطوفة على الجملة التي كذلك وهي المظه لانها مفعول
لاردت وشرط كونها للعطف وهو كون ما بعدها مجانسا لما قبلها موجود
ههنا لان حتى للدلالة على احد طرفي الشيء وهو ارادة تعليم العلم للولد
طرف فارادة تلميذ والعلق بطبعه فيكون بين التلميذ والعلق مجانسة
ولا يجوز ان تكون ابتدائية لان بعدها ليس بمبتدا وخبر ولا كلام مستقلا
منقطع لما قبلها فلا تكون ابتدائية امعن نظرك في هذا البحث فان من
غوامض النحو بطبعه متعلق بيعلق والضمير مجرور المحل لاضافة الطبع
اليه عائد الى الولد وهو ما يكون مبتداء الحركة مطلقا سواء كان لها شعورًا
كحركة الحيوانات اولا كحركة الافلاك والاحجار والطبيعة ما يكون مبتداء
الحركة من غير شعور هكذا قال الامام في شرح الاشارة فالفرق بين الطبع
والطبيعة بالعموم والخصوص مطلقا والعام الطبع فالمراد ههنا من الطبع
الذات فمعنى بطبعه بذاته من لفظه مجرور بمن والهاء ايضا مجرور المحل
لاضافة اللفظ اليه عائد الى الامام فهو من اضافة المصدر الى الفاعل
الحلو مجرور صفة اللفظ والجار والمجرور في محل النصب على انه حال
من فاعل يعلق وهو ما الموصول ينابيع النحو مرفوع بانه فاعل
يتفجر وهو جمع ينبوع وهو عين الماء النحو مجرور مضاف اليه لينابيع
ومحل الموصول مع صلته مرفوع المحل على انه فاعل يعلق وانما قلنا ان

من لفظه حال من فاعل يعلق لانه لا يجوز ان يكون حالا من الضمير

المجرور في منه لوجوه من ثلثة وجه الاوّل ان الحال امّا لبيان هيئة

الفاعل او المفعول كما مرّ وهذا المضمر ليس بفاعل او لا مفعول فلا يكون

حالا منه الثاني انه اذا كان ذو الحال معرفة يجوز تقديمه على الحال وهذا

الضمير معرفة يجوز تقديمه على هذه الحال وهي من لفظه الحلو فيكون تقديره

حتى يعلق بطبعه منه من لفظه الحلو وهذا التقدير غير جائز لانه يلزم منه تقديم

ما في حيز الصلة وهو منه على الموصول وهو ما وما في حيزها لا يتقدم عليه لانه في

حكم الصلة والصلة لا تقدم على الموصول وكذا ما في حكمها والثالث ان من لفظه

مقدم على هذه الضمير والحال لا تتقدّم على صاحبها المجرور في الاصح لا يقال

ان المحذور لازم على تقدير جعلكم اياه حالا من الموصول لان الحال من الشيء

اصلها ان تكون متأخر عنه فتكون في حيز الصلة ايضا لانا نقول لا نسلّم ما ذكرتم

بل اللازم ح تقديم ما في حيز الموصول وما في حيزه لا يكون من تتمة الصلة التي

هي كالجزء من الموصول وتقديم ما في حيز الموصول جائز فنظرت الفاء للعطف

وهذه الجملة معطوفة على جملة اردت ويجوز ان يكون الفاء علامة

الجزاء شرط محذوف تقدير الشرط هكذا اذا كان الولد مستحضرا للمحض

ومحيطا بمفرداته فنظرت فيكون الجملة مجزومة المحل على انها جواب الشرط

في مختصراته متعلق بنظرت والضمير مجرور المحل لكونه مضافا اليه

للمختصرات عائد الى الامام المضبوطة مجرور لانها صفة المختصرات وانما

قلنا المختصرات جمع والمضبوطة مفردة فكيف تكون صفتها والمطابقة

شرط بين الصفة والموصوف في الافراد والجمع اذا كانت الصفة فعلا له
وقائمة به كما سيجيء وههنا كذلك لان المظبوطة قائمة بها قلت ههنا
قاعدة وهي ان الصفة اذا اسندت الى ضمير الجمع كانت في حكم الفعل في
جواز الوجهين الافراد والجمع كما ان الفعل كذلك في قولنا النساء جاءت
او جئن على لفظ الواحد والجمع وههنا ان المظبوطة اسندت الى الضمير
المختصرات فيجوز الجمع والافراد فافرد المص للاختصار وكذا الكلام المبسوطة
دون مصوب على الظرفية والعامل فيه نظرت كتبه جمع كتاب مجرورة لاضافة
دون اليها المبسوطة مجرورة على انها صفة الكتب فوجدت الفا فيه كالفا
في فنظرت فهو يتعدى الى مفعولين الاول منها قوله اكثرها مفعول والهاء
مجرورة المحل لكونه مضافا اليه لاكثر عائد الى المختصرات تعاورا اي تداولا
واستعمالا وهو نصب على التمييز من اكثر لانه تمة بالتنوين تقديرا لان كل تنوين
سقط بالاضافة كهذا التنوين او بالتركيب كخمسة عشر اذا اصله ثابت تقديرا
وان سقط لفظا بين منصوب على الظرفية فالعامل تعاورا الايمة جمع
الامام مجرورة لاضافة بين اليها والمفعول الثاني لوجدت قوله المائة وهي
بدل من اكثر على تقدير ان يكون وجدت يتعدى الى مفعول واحد بدل بعض
من الكل والتتمة معطوفة على المائة وكذا قوله والجمل وهذه الثلثة اعني
المائة والتتمة والجمل اسم كتاب للشيخ عبد القاهر هذا الاعراب اذا كان
وجدت بمعنى صادفنا ما اذا كان وجدت بمعنى علمت فهو يتعدى الى مفعولين
الكثر مفعوله الاول وتعاورا تمييز والمائة مفعول الثاني فاستطلت فعل فاعل

والفاء فيه كالفاء المذكورة من قبل في فنظرت وهو ماخوذ من طال يطول فيتعدي بالنقل الي الاستفعال ان مصدرية اكلفه فعل مضارع منصوب بان فاعل مستتر فيه وهو انا والضمير البارز منصوب على انه مفعول اول لاكلفه عائد الي الولد وهو يتعدي الي مفعولين ومفعول الثاني قوله جمعها والهاء مجرور المحل لاضافة جمع اليه وهو عائد الي الكتب الثلثة والجملة الفعلية اعني اكلفه مع ما عملت فيه منصوبة المحل على انه مفعول استطلت واحمله اي اكلفه منصوب معطوف على اكلفه وهو يتعدي الي مفعولين ايضا الاول الضمير البارز المتصل والثاني قوله رفعها والهاء مجرور المحل لكونه مضافا اليه لرفع عائد الي الكتب الثلثة كراهة مصدر منصوب على انه مفعول له من استطلت وهو مضاف الي مفعولها وهو ما موصولة فيها صلته والموصول مع الصلة مجرور المحل لاضافة كراهة اليه وذكر الفاعل متروك تقديره كراهتي ما فيها اي في الكتب والضمير المستكن في فيها عائد الي الموصول تقديره وكراهتي ما حصل فيها من الاشياء جمع شيء كفلوس افوال عند الكسائي وعند سيبويه اصله شيئاء على وزن فعلاء وحمراء استكرهوا اجتماع الهمزتين بينهما الف فنقلوا الهمزة الاولي الي موضع الفاء فصار اشياء على وزن افعال فعلى الاولي منصرف وعلى الثاني غير منصرف وهي مجرورة بمن والجار والمجرور في محل النصب على الحال من الموصول وهو في بعضها المفعول المعادة اسم مفعول من الاعادة مجرورة على انها صفة الاشياء والكلام ههنا كالكلام في المضبوطة واعلم ان شرط نصب المفعول له ثلثة الاول ان يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل

والثاني ان يكون مصدرًا والثالث ان يكون مقارنا للفعل في الخارج وان لم
يوجد واحد من هذه الشروط ويكون مجرورًا باللام نحو جئتك لاكرامك الزائد
لفقدان الاول فان المجيء فعل المتكلم والاكرام فعل المخاطب وفي نحو جئتك
للسمن لفقدان الشرط الثاني فان السمن ليس بمصدر وفي نحو جئت اليوم
لمخاصمتك زيدًا امس لفقدان الشرط الثالث فسيجيء تتمته هذا في محل
ان شاء الله تعالى وان الواو للحال وان للشرط في الاصل كانت فعل الشرط
وهو من افعال الناقصة واسمه مستتر فيه وهو عائد الى الاشياء
لا تخلوا فعل مضارع منفي بلا جزاء الشرط وهو منصوب المحل لانه خبر
كان والشرط مع فعله وجزائه جملة شرطية مسلخ عنها معنى الشرط وقعت
في موضع الحال من الاشياء وهي في معنى المفعول لانها عبارة عن ما الموصول
في كراهة ما فيها وهو مفعول لكراهة تامل فسيجيء تحقيق هذا المسئلة في بحث
الحال من الافادة مجرورة بمن متعلق بلا تخلوا فاستصفيت فعل فاعل
والجملة معطوفة على استطلت منها والجار والمجرور والمحل عائد الى الكتب الثلثة
متعلق باستصفيت هذا اسم من اسماء الاشارة مبني على الفتح لتشبهه
الحرف في الاحتياج الى المشار اليه كما ان الحرف محتاجة الى متعلقاتها لكن محله
نصب لانه مفعول استصفيت المختصر منصوب لانه صفة هذا يكون لمبنى وتابع
المبنى تابع لمحله ونفيت معطوف على استصفيت عن حرف جر كل مجرور به
والتنوين عوض عن المضاف اليه اي عن كل واحد منها اي من الكتب الثلثة
ما مصدرية تكرر فعل ماض والضمير المستتر فيه عائد الى كل وهو في تقدير

المصدر بما مفعول نفيت اي نفيت كل واحد منها تكرره ولا يجوز ان يكون ما
موصولة لانه يلزم ان يكون المنفي نفس المسئلة المتكررة وهو غير جائز لان المراد
نفي التكرر دون نفي المتكرر ولو حكم بجواز نفيها لم يكن الكتاب مشتملا لهذه المسئلة
المتكررة وهو غير مراد بل هو يؤدي الى الفساد لانه يلزم مثلا ان لا يكون
مسئلة والفاعل مرفوع مذكورة في الكتاب وبطلانه بين هكذا قيل لكن فيه
نظر ما فيه لانا لا نسلم انه يلزم من نفي المتكرر نفي نفس المسئلة المتكررة التي
هي مسئلة نحوية لان المتكرر هي الشيء الموصوف بصفة التكرار ولا يلزم
من نفي المجموع المركب نفي كل جزء اعني الموصوف مع الصفة لان نفي المجموع
قد يكون بنفي قيد من قيوده فلم لا يجوز ان يكون ههنا كذلك فنفي المتكرر
بنفي تكرره لا بنفي تكرره لا بنفي نفسه حتى يلزم ما ذكرتم او نقول يجوز
ان يكون ما موصولة بتقدير المضاف هكذا ونفيت عن كل منها تكرار
ما تكرر فح يستقيم الكلام فافهم فانه من مزالق الاقدام استثقالاً
منصوب على انه مفعول له لنفيت او على انه حال من ضمير نفيت بمعنى
مستثقلا للمعاد متعلق باستثقالا وهو مصدر بمعنى الاعادة والتكرار
واستقلالا معطوف على استثقالا فجاز فيه الوجهان ايضا للمفاد متعلق
باستقلالا وهو اسم مفعول من افاده بفيد واللام فيه اما للعهد والمعهود
وهو الولد او بمعنى الجنس فالمراد من المفاد كل من استفاد عن هذا المختصر وقول
من قال ان اللام فيه بمعنى الذي دون بمعنى الجنس لانه في الصفة وهي فيها بمعنى
اسم موصول لا حرف تعريف فلا يكون للجنس باطل لانا نقول القوم يكون للام

للجنس على مذهب المازني فان اللام عنده في الصفات مطلقا سواء كانت
بمعنى الحدوث كالضارب وغيره او لا كالمؤمن والكافر حرف تعريف فلا نسلم
ان الموصول ينافي الجنسية والاستغراق كقولنا اكرم الذين يأتونك الا زيدا
واضرب العالمين الا عمرا ونحو ذلك فانهما في هذين المثالين للجنس
والاستغراق والماصح الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى
منه على تقدير السكوت عند الاستثنا فليتأمل غير منصوب على الحالية
من الضمير استصفيت مدخر مجرور لاضافة الغير اليه وهو اسم فاعل
من الافتعال اصله مذتخر وجاز مدخر بالدال المفتوحة ومذدخر
بغير الادغام فضلة منصوب على انه مفعول مدخر النصيحة مجرورة
لاضافته اليها وانما عمل مدخر في فضل لانه اريد به الحال والاستقبال
واعتمد ايضا على غير وهو في معنى النفي يعني ان عمل اسم الفاعل مشروط
بشرطين الاول كونه بمعنى الحال او الاستقبال والثاني اعتماده على
اشياء الستة الاول حرف النفي نحو ما قائم زيدا وما في معناها كما
في قول الشاعر وان امرء لم يغن الا بصالح لغير مهين نفسه بالمطامع
فان مهين عمل في نفسه النصب لاعتماده على غير والثاني حرف الاستفهام
ملفوظا نحو اقائم زيد او مقدرا كقوله ليت شعري مقيم العذر قومي
اي امقيم والثالث المبتدا صريحا نحو زيد قائم ابوه او منسوبا كقوله
وكم مالئ عينيه من شيء غيره والرابع الموصوف نحو مررت برجل عالم
ابوه والخامس ذو الحال بان يكون اسم الفاعل حالا نحو جاءني زيد راكبا

غلامه ويجوز فيها الاعتماد تقديرا ايضا والسادس الموصول نحو الضارب
ابوه قال الركن الدين العلوي في كبيره للكافية بعد الموصول وغفل عنه
المصنف وزاد بعضهم على وجوه الاعتماد ان يعتمد على حرف النداء نحو
يا طالعا جبلا وبعضهم ان يعتمد على ان قايما الزيدان وهذا الاشتراط عند
البصريين واما عند الكوفيين والاخفش فلا اشتراط بالاعتماد عندهم فعلى
هذا قولنا قايم زيد فقايم فيه عند البصريين خبر مقدم على المبتدا لا غير وعند
الكوفيين والاخفش يحتمل الامرين احدهما ان يكون قايم مبتدا وزيد مرفوع
فاعل ساد مسد الخبر والثاني خبرا مقدما وزيد مرفوع مبتدا واما قايم
الزيدان ممتنع عند البصريين لامتناع ان يكون قايم خبر عن الزيدان والزيدون
لكونه مفردا وجايز عند الكوفيين والاخفش على تقدير ان يكون قايم مبتدا
وما بعده فاعل ساد مسد الخبر وكذا الخلاف بعينه من غير تفريقه في عمل
الظرف في الاعتماد وعدمه في حرف جر رعاية مجرورة به متعلق بمدح وهو
مصدر مضاف الى مفعوله وهو عباد الله وذكر الفاعل متروك تقديره
في رعايتي عباد الله والضمير البارز المتصل مجرور المحل لاضافة العبادات
اليه وهو عايد الى الامام الفصيحة مجرورة صفة العبارات ولم يجمع
مع ان الموصوف جمع الاختصار كما مر في المطبولة ولم حرف من الجوازم
وهي خمسة لم ولما وان ولام الامر ولا النهي اطو فعل مضارع مجزوم
بلم سقط الياء علامة للجزم لان اصله اطوي فاعله مستتر وهو انا والجملة
معطوفة على جملة استصفيت ذكر منصوب لانه مفعول لم اطو شي مجرور

لاضافة ذكر اليه من حرف جر مسائلها مجرور بها والها مجرور المحل لكونها
مضافاً اليها المسائل عائد الى الكتب الثلاثة والجار والمجرور متعلق بلم اطو الا
حرف من حروف الاستثناء وهي الا وحاشا وعدو غير وسو وغيرها ماموصوله
ندر فعل ماض صلته فاعله مستتر فيه عائد الى ما والموصول مع صلته منصوب المحل
اما على الاستثناء من ذكر شيء والعامل فيه الا والفعل السابق ذكره وهو
لم اطو بواسطة الا على اختلاف المذهبين او على انه بدل من ذكر شيء اي لم اطو
ذكر ما ندر بحذف المضاف وهو ذكر وهو غير ذكر الذي هو المبدل منه فافهم
واما مجرور المحل على البدلية اما من شيء والعامل فيه ذكر اي لم اطو ذكر شيء
الا اطو ذكر ما ندر او من المسائل في مسائلها والعامل فيه من اي لم اطو
ذكر شيء الا من المسائل التي ندرت ولا يجوز ان يكون بدلا من الضمير المجرور
في مسائلها لعدم ماعدة المعنى لان هذا الضمير راجع الى الكتب الثلثة
فيكون تقديره لم اطو ذكر شيء من مسائل الكتب الثلثة الا الكتب
النادرة هو ظاهر الفساد وما قيل في وجه الفساد انه ان كان
بدلا منه يلزم دخول الا بين المضاف اليه وهو ما ندر بتقدير تحيته
المبدل منه وهو الها في مسائلها فاسد لان المراد بالتحيته التحيته
في المعنى لا في اللفظ حتى يلزم ما ذكرتم او شاع معطوف على ما ندر
فيما في حرف جر ما موصولة بينهم منصوب على الظرفية وهم ضمير
متصل مجرور المحل لاضافة بين اليه عبارة عن النحاة وعامل الظرف
محذوف وفاعله مستتر فيه عائد الى ما والعامل مع المعمول جملة ظرفية

صلته ما والموصول مع صلته مجرور المحل بفي متعلق بشاع والنشر
معطوف على شاع او على ندر والثاني اولى ولم حرف جزاز دفعل مضارع
مجزوم بلم اصله ازيد سقط الياء لالتقاء الساكنين وهو الياء
والدال فيه اي في المختصر متعلق بلم ازد شيئا منصوب لانه
مفعول لم ازد اجنبيا صفة شيئا الا حرف استثناء ما موصولكان فعل من
افعال الناقصة صلتها اسمه مستتر فيه عائد الى ما بالزيادة متعلق
بقوله حريا وهو منصوب على انه خبر كان والاصل ما كان حريا بالزيادة
ثم اخر حريا للسجع والموصول مع صلته منصوب المحل اما على الاستثناء
من لم ازد العامل فيه الا ولم ازد لكان في لم اطو الا ما ندر او على البدلية من شيئا
فالعامل فيه لم ازد والجملة اعني لم ازد مع ما عمل فيه معطوفة على جملة لم اطو
ومباحث الاستثناء طويلة لا يليق ذكرها في هذا الاوراق لكن فيها مسئلة
لطيفة من الاستثناء المكرر لا بد من ذكرها لامتحان الاذهان واختبار الافهام
وهي اذا قال قائل لفلان علي عشرة دراهم الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا
خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحدا ولو قال لي علي عشرة دراهم الا واحدا
الا اثنين الا ثلثة الا اربعة الا خمسة الا ستة الا سبعة الا ثمانية الا
تسعة فاللازم في الاول خمسة وفي الثاني واحد لا يليق ذكر وجه التخريج
طويلا ههنا وترجمته فعل فاعل ومفعول وهو الضمير البارز المتصل
راجع الى المختصر والجملة معطوفة على جملة استصفيت او على لم ازد والاول
اولى من جهة المعنى بكتاب مجرور بالباء متعلق بترجمته المصباح مجرور

لاضافة الكتاب اليه من اضافة العام الى الخاص كخاتم فضة ليستضيء

اللام جارة وان المصدرية مقدرة بعدها ليكون الفعل

في تقدير الاسم لكونه في تاويل المصدر كما مرّ حتى يتعلق وليستضيء فعل

مضارع منصوب بها وفاعله الضمير المستكن فيه وهو راجع الى الولد

بانواره متعلق بيستضيء والهاء مجرورة محلاً لاضافة الانوار اليه

راجع الى الكتاب والمراد بانواره مسايله اللطيفة ومباحثه الشريفة وفيه

استعارة بالكناية لان المص شبه هذا المختصر بالمصباح في ازالة الظلام

اما لازالة الظلم في المصباح فظاهر واما في المختصر فلانه مزيل الظلمة الجهل

بالمسايل والاشتغال به وهي في الحقيقة من اشد الظلمة ثم اثبت

له ما هو من لوازم المصباح بالكناية بقوله بانواره والتشبيه المذكور

استعارة بالكناية وهذا الاثبات استعارة تخييلية قرينة للمكنية و

يستفيء اي يغتنم معطوف على ليستضيء والضمير المستتر فيه عايد

الى الولد مغانم منصوب على انه ليستفيء وبمعنى الغنايم جمع الغنيمة و

اضافها الى اثاره اضافة العام الى الخاص اي مغانم من اثاره لان المغانم

هي الاثار الحاصلة من المختصر والمراد بها مسايل الشريعة التي موقوف

كل مغنم والضمير البارز مجرور المحل لاضافة الاثار اليه راجع الى المختصر

وكثرته فعل فاعل ومفعول وهو الضمير البارز المتصل منصوب المحل

وهو الى المختصر والجملة معطوفة على جملة ترجمته ومعنى كسرته اي طويته

وجعلته مشتملاً على حرف جر جنسه مجرور بما متعلق بكسرته ابواب مجرورة

الاضافة الخمسة اليها الباب مرفوع على الابتدائية الاول صفة الباب في الاصطلاحات

الجار مع المجرور في محل الرفع على انه مبتداء النحوية صفة الاصطلاحات وانما لم

يقل النحويات لانها اسندت الى ضمير الجمع وهو الاصطلاحات فيجوز الوجهان

كما مر فان قيل ان النحوية ليست بفعل ولا بمعناه فاين الاسناد اليه لانه لا وجود

له لا فيها قلنا ان الياء فيها يائا النسبة فيكون في معنى الفعل اذ التقدير حج في

الاصطلاحات المنسوبة الى النحو فلا اشكال وهي اي الاصطلاحات ههنا بمعنى

المصطلحات فلهذا جمعت وان كانت مصدرا لفظا وهو اي ذكر المصدر و

ارادة باسم المفعول كثير كالمتعددة كالكلمة وانواعها من الاسم والفعل

والحرف والكلام وانواعه من الجمل الاربع اي الاسمية والفعلية والشرطية

والظرفية التي يتوقف عليها المباحث الاتية و لهذا قدم هذا الباب على سائر

الابواب وارد فه بقوله الباب على الابتداء الثاني الثاني مرفوع تقديرا على انه

صفة الباب في العوامل الجار والمجرور مرفوع المحل على انه خبر اللفظية

المبتداء مجرورة صفتها ايضا بعد الصفة وانما قدم هذا الباب على الباب الثالث

لان العوامل المذكورة في الباب الثاني قياسية في الثالث سماعية وقياسية مطردة

مثلا قولنا الافعال اللازمة ترفع الواحد على الفاعلية والافعال المتعدية

ترفع الاسم وتنصب الخبر فهذ قياس مطرد في جميع الاحوال فلك ان تجري

هذا الحكم في كل فعل سواء سمع من العرب اولا والسماعية غير مطردة مثلا

قولنا ان الباء واخواته تجر وان اخواته تنصب سماعية منحصر فيما يسمع

من العرب وليس لك ان تتجاوز عما سمعته فلانك ان المطرد يستحق

التقديم على غير المطرد فلذلك قدمه عليه ثم يقال الباب الثالث في العوامل
اللفظية السماعية واعرابه كاعراب السابق لكن قدمه على الرابع لتضمنه
لان اللفظية السماعية اقوي لانها تعرف بالحس البصري والقلب
معا والمعنوية تعرف بالقلب فلا شك في مزية مايعرف بالشيئين على
مايعرف بالشيء الواحد ثم المص قدم الباب الرابع في العوامل المعنوية
على الباب الخامس في فصول من العربية لان المراد من علم النحو معرفة
العامل والمعمول فالبحث في الرابع من العوامل وان كان معنوية بخلاف
الخامس فان البحث فيه من التعريف والتنكير والتانيث والتذكير
وغيرها فانها من مهمات الفن وليست بمقصود من هذا الفن وان كانت
مقصودة في هذا الفن والفرق بين المقصود من هذا الفن وبين المقصود
في هذا الفن ظاهر والمقصود من هذا الفن مقدم على المقصود في
هذا الفن فلهذا قدم الرابع على الخامس فافهم فان كان الاول
فلا يخلو من ان يكون العامل تمت الكتاب بعون الله الملك الوهاب